AALCO/57/TOKYO/2018/SD/S13
للاستخدام الرسمي فقط

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الإفريقية

قانون التجارة والاستثمار الدولي

إعداد:
الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية
29 سي، ريزال مارغ،
ديبلوماتيك انكليف، تشاناكيابوري،
نيودلهي – 110021
(الهند)

قانون التجارة والاستثمار الدولي

أولاً. مقدمة 1
أ. تمهيد 1
ب. قضايا للمداولة المركزة في الدورة السنوية الحالية..... 3
ثانياً. المداولات في الدورة السنوية الخامسة والخمسين 4
ثالثاً. نقاش عام والتطورات الأخيرة 7
أ. اتفاقيات التجارة الإقليمية وتأثيرها على منظمة التجارة العالمية 7
ب. الملكية الفكرية واتفاقية حقوق الملكية الفكرية 10
ج. مراكز التحكيم الإقليمية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية 14
رابعاً. تعليقات وملاحظات الأمانة العامة 17

أولاً. مقدمة

أ. تمهيد

1. تعاملت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية (آلكو) مع موضوع "منظمة التجارة العالمية (WTO) كاتفاق إطاري وقواعد سلوكية للتجارة العالمية"، بما في ذلك اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، من الوقت الذي انتهت فيه مفاوضات جولة أوروغواي 1994م وتُوّجت بإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995م. عُرض بند "منظمة التجارة العالمية كاتفاق إطاري وقواعد سلوكية للتجارة العالمية" لأول مرة في جدول أعمال آلكو في دورتها الرابعة والثلاثين التي عقدت في الدوحة، قطر عام 1995م. ظل هذا البند مدرجاً بعد ذلك في جدول أعمال المنظمة وتمت مناقشته خلال الدورات اللاحقة. تم توجيه الأمانة العامة في هذه الدورات لمراقبة التطور المتعلق بمنظمة التجارة العالمية، وبالتحديد الجوانب القانونية المتعلقة بآلية تسوية النزاعات. كما كُلّفت الأمانة العامة، في الدورة السنوية الخامسة والخمسين لمنظمة آلكو في عام 2016م، حيث نُوقشت نتائج مؤتمر نيروبي الوزاري لعام 2015م بين الدول الأعضاء، "بتنظيم ندوات أو حلقات عمل لتسهيل تبادل وجهات النظر من جانب الدول الأعضاء بشأن القضايا قيد التفاوض في الوقت الراهن داخل منظمة التجارة العالمية وبرامج بناء القدرات".

2. يشمل عمل منظمة آلكو الجدير بالذكر في متابعة أعمال منظمة التجارة العالمية في تعزيز التجارة متعددة الأطراف، عقد ندوة لمدة يومين حول "جوانب معينة من عمل آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ومسائل أخرى ذات صلة" في نيودلهي في عام 1998م، بالتعاون مع حكومة الهند ونشر الدراسة الخاصة بشأن "المعاملة الخاصة والتفاضلية بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية" في الدورة الثانية والأربعين التي عُقدت في سيؤول في عام 2003م. نظّم مركز البحوث والتدريب (CRT) التابع لمنظمة آلكو في عام 2010م، برنامجاً تدريبياً لمدة خمسة أيام حول "دورة أساسية حول منظمة التجارة العالمية" في الفترة الممتدة من 1 إلى 5 شباط / فبراير 2010م. تم بعد ذلك تنظيم ورشة عمل تدريبية مرة أخرى لمدة خمسة أيام حول منظمة التجارة العالمية من قبل مركز البحوث والتدريب التابع لمنظمة آلكو بالتعاون مع معهد التدريب والتعاون التقني (ITTC) ومنظمة التجارة العالمية من 28 آذار / مارس إلى 1 نيسان / أبريل 2011م في مقر آلكو في نيودلهي. شملت المواضيع مقدمة حول منظمة التجارة العالمية والمبادئ الأساسية والاستثناءات لمنظمة التجارة العالمية وتمارين على المبادئ الأساسية والاتفاق العام بشأن الخدمات (GATS) والجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية. كما تم تنظيم برنامج تدريبي حول منظمة التجارة العالمية بالاشتراك بين آلكو ومعهد الدراسات الماليزية والدولية (IKMAS) في الفترة الممتدة من 14 إلى 16 تشرين الثاني / نوفمبر 2017م في بانجي، ماليزيا. حيث تم تنظيم هذا البرنامج التدريبي كدورة تدريبية تحضيرية للمشاركين من الدول الأعضاء ومراكز التحكيم في آلكو والدول غير الأعضاء، في ضوء المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية القادم في الفترة الممتدة من 10 إلى 13 كانون أول / ديسمبر 2017م في الأرجنتين.

3. فيما يتعلق بإنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في عام 1968م، كان من بين المجالات الأولى التي سعت إلى التركيز عليها في جدول أعمالها هو "التحكيم التجاري الدولي". عيّنت لجنة الأمم المتحدة

للقانون التجاري الدولي تحقيقاً لهذه الغاية، البروفيسور إيان نيستور، بصفته المقرر الخاص والذي قدم تقريراً مفصلاً يسلط الضوء على عدم كفاية الآليات القائمة واقترح إنشاء مراكز تحكيم إقليمية. أعطى تقرير المقرر الخاص وفقاً إلى "خطة آلكو لتسوية نزاعات المسائل الاقتصادية والتجارية" قوة دفع لمنظمة آلكو لوضع الموضوع على جدول أعمالها والبدء بالمتابعة، الأمر الذي تم القيام به في دورة طوكيو في عام 1974م.[1] وافقت آلكو في دورة طوكيو على توصيات لجنة القانون التجاري الفرعية التابعة لها بشأن الجهود التي ينبغي أن تبذلها الدول الأعضاء لتطوير التحكيم المؤسسي في المناطق الآسيوية والإفريقية. كما دخلت آلكو في اتفاقات بين حكومات ماليزيا وجمهورية مصر العربية ونيجيريا وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كينيا لإنشاء مراكز التحكيم الإقليمية (RACs) فيها، وذلك بعد دراسات لاحقة من جانب الأمانة العامة في هذا الصدد وإقرار توصيات اللجنة الفرعية للقانون التجاري في هذا الصدد.

4. ربطت آلكو نفسها منذ فترة طويلة، بمسألة بيئة الاستثمار الملائمة وعملت بنشاط نحو اتجاه وجود علاقة ملائمة بين المستثمرين والدول بما يتعلق بنظام الاستثمار الدولي. تمت مناقشة مسألة تعزيز وحماية الاستثمارات على أساس المعاملة بالمثل في الدورة السنوية الحادية والعشرين لمنظمة آلكو في إندونيسيا، جاكرتا، في سياق التعاون الإقليمي في مجال الصناعة بين بلدان المنطقة الآسيوية الإفريقية. أعقب ذلك مناقشة مكثفة للمسألة في الاجتماع الوزاري المعقود في كوالالمبور في كانون الأول / ديسمبر 1980م تحت رعاية حكومة ماليزيا بالتعاون مع آلكو. أقر هذا الاجتماع بالحاجة إلى إقامة علاقات مستقرة ولكن مرنة بين المستثمر والحكومة المضيفة خاصةً عندما تكون الاستثمارات مقدمة من دولة نامية لأخرى. كما نظر الاجتماع في الطرائق المختلفة التي استُخدمت حتى الآن لحماية الاستثمارات وأشارت في ضوء المناقشات إلى تفضيل صياغة مشروع اتفاق نموذجي لحماية الاستثمار للنظر فيه من جانب الحكومات الأعضاء.

5. أعدت الأمانة العامة، بناءً على ذلك، المشروع التجريبي لاتفاق ثنائي نموذجي بشأن حماية الاستثمار والمعد لتطبيقه بين بلدان المنطقة ليكون بمثابة أساس للمناقشات التمهيدية من جانب فريق من الخبراء. تم تناول مشروع الأمانة العامة للنظر فيه خلال دورة كولومبو للجنة التي عُقدت في أيار / مايو 1981م من قبل اللجنة الفرعية للقانون التجاري التابعة لها. عُرض بعد ذلك تقرير اللجنة الفرعية للقانون التجاري أمام اجتماع وزاري آخر بشأن التعاون الإقليمي في الصناعات عُقد في اسطنبول في أيلول / سبتمبر 1981م بناءً على دعوة من حكومة تركيا بالتعاون مع آلكو. أصبح من الواضح نتيجةً للدراسة الاستقصائية العامة للموقف التي أجرتها مختلف الحكومات داخل المنطقة الآسيوية - الإفريقية أنه لا يؤدي اتباع نهج موحد في مسألة تعزيز وحماية الاستثمارات من خلال صياغة مشروع واحد لمعاهدة ثنائية إلى استجابة كافية من الناحية العملية، على الرغم من أنه أمر مرغوب فيه. كما لوحظ بناءً على ذلك، أنه يمكن أن تساعد دراسة آلكو بشأن هذا الموضوع في إعداد نماذج لثلاثة أنواع مختلفة من الاتفاقات الثنائية. كان الهدف الرئيسي هو تهيئة مناخ تكون فيه الحكومات مستعدة لقبول مفهوم تعزيز وحماية الاستثمارات بموجب الترتيبات الثنائية.

6. تضمنت الدراسة المُنقحة التي أعدتها الأمانة العامة في تشرين الثاني / نوفمبر 1982م، بناءً على ذلك، الاقتراح الداعي إلى بذل مسعى لإعداد نصوص لثلاثة اتفاقات نموذجية رغم أن الكثير من المواد التي ستُستخدم

[1] انظر أمانة آلكو "مخطط آلكو لتسوية المنازعات في القضايا الاقتصادية والتجارية" في "الندوة الإقليمية حول التحكيم التجاري الدولي، القاهرة" (متوفر في ملف لدى أمانة آلكو).

في كل نص من النصوص ستكون شائعةً.[2] أيد فريق خبراء مفتوح العضوية بعد ذلك اقتراح الأمين العام أنه ينبغي أن يكون نهج اللجنة باتجاه صياغة نماذج بديلة في مجال تعزيز وحماية الاستثمارات بدلاً من اتباع نهج نموذجي وحيد. كما نوقشت المسألة بعد ذلك في الدورة الثالثة والعشرين لمنظمة آلكو التي عُقدت في طوكيو في أيار / مايو 1983م.

7. قررت اللجنة، بعد أخذ العلم بالملاحظات المختلفة التي طُرحت في سياق مداولاتها، أن تحيل النماذج الثلاثة للاتفاقات الثنائية لتعزيز وحماية الاستثمارات إلى الحكومات الأعضاء، على النحو الذي اعتُمد أخيراً مع الملاحظات التوضيحية مع طلب أن يتم تقديم هذه الاتفاقيات الثنائية النموذجية إلى إشعار السلطات المختصة والإدارات الحكومية.

8. نظّمت أمانة آلكو ندوة مؤخراً في 2 آذار / مارس 2016م حول "الاستثمار الدولي ومنظمة التجارة العالمية" في مقرها. ناقشت الندوة موضوعات مثل "حل نزاعات الدول المستثمرة: التحديات الحالية للدول الآسيوية والإفريقية".

ب. قضايا للمداولة المركزة في الدورة السنوية الحالية

1) اتفاقيات التجارة الإقليمية وتأثيرها على منظمة التجارة العالمية.
2) الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية.
3) مراكز التحكيم الإقليمية لمنظمة آلكو.

[2] تم تضمين الصيغ المؤقتة فيما يتعلق بالاتفاقيات النموذجية الثلاثة الممكنة في الدراسة، وهي:
النموذج "أ": مشروع اتفاق ثنائي يعتمد أساساً على نمط مماثل للاتفاقات المبرمة بين بعض بلدان المنطقة مع الدول الصناعية مع إجراء بعض التغييرات والتحسينات خاصةً فيما يتعلق بالترويج للاستثمارات.
النموذج "ب": مشروع اتفاق تكون أحكامه أكثر تقييداً بعض الشيء فيما يتعلق بحماية الاستثمارات وامتلاك درجة من المرونة فيما يتعلق باستقبال الاستثمارات وحمايتها.
النموذج "ج": مشروع اتفاق بشأن نمط النموذج "أ" ولكن من الممكن تطبيقه على فئات محددة من الاستثمارات فقط كما هو محدد من قبل الدولة المضيفة.

ثانياً. المداولات في الدورة السنوية الخامسة والخمسين

9. بدأ الاجتماع مع الأمين العام لمنظمة آلكو آنذاك، البروفيسور الدكتور رحمة محمد الذي عرض بند جدول الأعمال للمناقشة، "منظمة التجارة العالمية كاتفاق إطاري والقواعد السلوكية للتجارة العالمية"، من خلال القول أنه كانت منظمة التجارة العالمية كمؤسسة ذات أهمية هائلة لرفاه شعوب العالم وخاصةً لشعوب البلدان النامية. كما تحدث بإيجاز عن جدول أعمال الدوحة للتنمية (DDA)، وأعرب عن أسفه لحقيقة أنه لم ينجح في تحقيق التغييرات المرجوة للتنمية حتى بعد عقد العديد من المؤتمرات الوزارية. ثم ركز على المؤتمر الوزاري العاشر المنعقد في كانون الأول / ديسمبر 2015م في نيروبي، وذكر أنه لم يكن حتى في هذه الدورة توافق في الآراء حول قضية أساسية وحاسمة مثل ما إذا كانت ستسترشد الجولات المستقبلية للمفاوضات التجارية بإطار الدوحة الإنمائي أم لا.

10. قدم البروفيسور أبهيجيت داس بعد ذلك، بصفته أحد خبراء السياسة التجارية والمتحدث المميز المدعو إلى الدورة، عرضه حول "اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) والآثار القانونية لمنظمة التجارة العالمية". تحدث في عرضه بإسهاب عن العلاقة بين بعض أحكام اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ والأحكام المقابلة في منظمة التجارة العالمية. تحدّث أولاً عن حكم الدولة الأكثر رعاية (MFN) في منظمة التجارة العالمية والذي ينص، فيما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة (FTA)، على أن جميع اتفاقيات التجارة الحرة يجب أن تنص على إلغاء التعريفة على جميع أنواع التجارة إلى حد كبير. يذكر أنه في حين أن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ تفي بهذا الشرط فيما يتعلق بالتجارة، إلا أنها لا تفي بالغرض عندما يتعلق الأمر بالخدمات. ثم تحدث بعد ذلك عن تعريف اختبار الملكية فيما يتعلق بمنح الدعم من قبل الهيئات العامة في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، والذي يستند إلى حد كبير على الحجة الأمريكية ويتعارض مع الاجتهادات القضائية التي تطورت داخل آلية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية. كما أشار أيضاً، فيما يتعلق بالتدابير الحدودية في اتفاق حقوق الملكية الفكرية (المادة 61)، أنه تستند التدابير المقابلة في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ إلى شروط ومفاهيم معينة أُدرجت في بعض الحجج المقدمة أمام لجنة منظمة التجارة العالمية في حالات معينة ولكن تم رفضها. ذكر نتيجةً لذلك، أنه إذا تم تنفيذ اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ فإن علم القانون سيبنى حول بعض هذه الأحكام الرئيسية والتي ستؤثر بدورها بالتالي على الفقه القانوني في منظمة التجارة العالمية. ثم قام أخيرًا بوصف الاختيار بين إجراء تسوية النزاعات في إطار باتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ وتسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية بوصفه "عقبة في الطريق"، والذي من الممكن أن يتحول إلى إشكالية في وقت لاحق كما لو أن طرفاً خاسراً في لجنة الشراكة عبر المحيط الهادئ يلجأ إلى لجنة منظمة التجارة العالمية، والمسألة المتعلقة بأحد الاتفاقات المشمولة، عندئذ ستكون لجنة منظمة التجارة العالمية ملزمة بالبت في الأمر.

11. عرض مندوبون من الدول الأعضاء التالية بياناتهم بشأن القضايا المحددة المتعلقة بموضوع "منظمة التجارة العالمية كاتفاق إطاري والقواعد السلوكية لمنظمة التجارة العالمية": جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند واليابان وجمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

12. قال مندوب جمهورية الصين الشعبية أنه في الوقت الذي نجح فيه كل من مؤتمر بالي الوزاري لعام 2013م وكذلك مؤتمر نيروبي الوزاري لعام 2015م في الحصول على بعض النتائج من المفاوضات بشأن جدول أعمال الدوحة للتنمية، فإنه يدل على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه منظمة التجارة العالمية في تحرير

التجارة الدولية. إلا أنه أعرب عن أسفه لحقيقة أنه، ولأول مرة في التاريخ، تم الإقرار علانيةً أنه لدى الأعضاء وجهات نظر مختلفة بشأن المسار المستقبلي فيما يتعلق بجدول أعمال الدوحة للتنمية. قد يؤدي هذا الأمر إلى الشك فيما يتعلق بالجهود المستقبلية فيما يتعلق بجدول أعمال الدوحة للتنمية، بالإضافة إلى تبني أساليب وطرق جديدة. كما أكد من جديد على الرغم من ذلك على ضرورة قيام الدول النامية بدعم النظام التجاري متعدد الأطراف ودفع مفاوضات جولة الدوحة إلى الأمام، بما في ذلك مواصلة المفاوضات بشأن قضايا الدوحة المتبقية مثل الزراعة والدخول إلى الأسواق غير الزراعية. تُشكل التنمية الهدف الأساسي لجولات الدوحة والتوقعات المشروعة للدول النامية التي تشكل أكثر من نصف عضوية منظمة التجارة العالمية. ستتعرض ثقة هذه الدول وموثوقيتها لضرر خطير في حال فشلت التزامات جدول اعمال الدوحة للتنمية في التحقق. ذكر أيضاً أنه ينبغي أن يكون لدى الدول النامية موقف منفتح تجاه القضايا الجديدة التي تهمها بشكل مباشر. كما يجب ألا تشكل هذه القضايا، على الرغم من ذلك، إعاقة للقضايا المتبقية على جدول أعمال الدوحة للتنمية. ذكر أخيراً أنه قد نصحت الصين كرئيسة لمجموعة العشرين في ذلك العام الأعضاء باتخاذ موقف ضد سياسة الحماية الاقتصادية والعمل في اتجاه التجارة متعددة الأطراف.

13. ركز مندوب جمهورية الهند عرضه على قضيتين: (أ) أهمية استمرار منظمة التجارة العالمية، ب) علاقة منظمة التجارة العالمية باتفاقات التجارة الإقليمية. ذكر أنه بالنظر إلى توسيع عضوية منظمة التجارة العالمية وتشغيل نظامها الفريد لتسوية المنازعات والعمل في لجانها العادية والتقدم المحقق حتى الآن في جدول أعمال الدوحة للتنمية ويؤكد كل ذلك على الدور الهام الذي تلعبه المؤسسة. ذكر أن جدول أعمال الدوحة للتنمية مهم للمصلحة الجماعية للدول النامية بما في ذلك المزارعين الفقراء والأمن الغذائي لمئات الملايين. أشار كذلك إلى تأثير النّهج المتعددة الأطراف على النظام التجاري المتعدد الأطراف ولا يمكن أن تكون بديلاً عنه. من المهم تكملة مثل هذه الترتيبات وليس تجزئة النظام التجاري المتعدد الأطراف. ذكر أخيراً أنه صادقت الهند على اتفاقية تسهيل التجارة (TFA) لدعم قواعد منظمة التجارة العالمية.

14. أكد مندوب اليابان أولاً أن النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد في إطار منظمة التجارة العالمية هو الركيزة الأساسية لسياسة اليابان التجارية. دعا إلى دخول سريع إلى تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة وأضاف أنه ينبغي استكشاف طرق جديدة وقضايا "حديثة" للحفاظ على البلدان ذات الصلة في منظمة التجارة العالمية. ذكر كذلك أن المفاوضات المتعددة الأطراف تعمل كنهج فعال لتسريع تحرير التجارة، وبالتالي ينبغي اعتبارها بمثابة طرق لإجراء مفاوضات مكثفة. شجع كذلك البلدان النامية على الدخول في مستوى عالٍ من التحرير لأن ذلك سيحدث أثراً إيجابياً على نموها الاقتصادي. كما أيد مبادرات مثل "المعونة من أجل التجارة" لهذا الغرض. ذكر أخيراً ذكر أنه لن تعزز اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ النمو الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فحسب، بل ستعزز أيضاً القيم العالمية الأخرى مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك. تعتزم اليابان دفع الاتفاقيات الاقتصادية المماثلة الأخرى مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) والشراكة الاقتصادية بين اليابان والاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة بين اليابان والصين وجمهورية كوريا.

15. ذكر مندوب جمهورية جنوب أفريقيا أولاً أنه ينبغي إعطاء الأولوية لنظام التجارة متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وينبغي عدم الاستناد إلى نفس الاتفاقات متعددة الأطراف. كما ذكر ثانياً أن إدراج

قضايا جديدة أو نهج جديدة للمفاوضات متعددة الأطراف سيكون غير قابل للتطبيق ما لم تتجسد قضايا جدول أعمال الدوحة للتنمية.

16. أشار مندوب جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية إلى أنه يجب أن تراعي المناقشات في منظمة التجارة العالمية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. لذلك شدد على الأهمية الحاسمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد. يجب أن تسعى آلكو إلى عدم تخفيف حيوية جدول أعمال الدوحة للتنمية عن طريق المفاوضات التجارية على المستوى الإقليمي. يجب على آلكو أن تؤيد بقوة النهج المتعدد الأطراف دون الحكم المسبق على الحكمة من الاتفاقات المتعددة الأطراف. يجب أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية أساس أي مفاوضات تجارية أخرى. أبلغ أخيراً أنه قد شرعت جمهورية نيبال في عملية التصديق على اتفاقية تسهيل التجارة.

ثالثاً. نقاش عام والتطورات الأخيرة

أ. اتفاقيات التجارة الإقليمية وتأثيرها على منظمة التجارة العالمية

1) صعود اتفاقيات التجارة الإقليمية

17. سرعان ما بدأت المفاوضات في ظل نظام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) تفقد زخمها وبدأت تتخلى بعض الدول في أوائل التسعينات عن الدورات، الأمر الذي يمكن رؤيته من نشوء وولادة اتفاقيات التجارة الإقليمية. بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في التفاوض على اتفاقيات التجارة الإقليمية - كل منها مع بلدان مختلفة - التي كانت أعمق من نهج التكامل السطحي في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارية التي حدت في معظمها من ضوابطها الحدودية مثل التعريفات الجمركية على الواردات. أصبحت تعرف هذه الالتزامات الأعمق الموجودة في اتفاقات التجارة الإقليمية بالأحكام الزائدة لمنظمة التجارة العالمية أو الإضافية لمنظمة التجارة العالمية. تستند الأحكام الزائدة لمنظمة التجارة العالمية إلى أحكام اعتُمدت بالفعل بشكل متعدد الأطراف. من ناحية أخرى فإن الالتزامات الإضافية لمنظمة التجارة العالمية هي أحكام اتفاقيات التجارة الإقليمية التي لا يوجد لها نظير في منظمة التجارة العالمية. تشمل هذه حالياً معايير العمل والبيئة. ازدهرت بالفعل اتفاقات التجارة الإقليمية منذ أوائل عام 2000م كما هو مسموح به بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. من المثير للاهتمام أنه قد حدث هذا التطور في سياق الحد الأدنى من التقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مما يوحي باهتمام قوي في العديد من البلدان للنظر في الأسواق الإقليمية باعتبارها وسيلة هامة لتوسيع التجارة.

18. إن تعددية الأطراف على أي حال هي النهج الأمثل لتعزيز التجارة وتحرير الاستثمار في جميع أنحاء العالم. بدأت الحواجز مع دول العالم الثالث في اتجاه التيار أو عكس تيار التجارة مع ارتفاع سلاسل القيمة العالمية تشكل أهمية كبيرة بنفس أهمية الحواجز بين الشركاء التجاريين المباشرين. تُعالج الحواجز أمام التجارة بين البلدان بشكل مثالي في مجموعة واحدة من القواعد العالمية بدلاً من إنشاء العديد من الحلول الخاصة بكل بلد. يمكن أن يدعم تحرير التجارة الإقليمي التحرير المتعدد الأطراف على المدى الأطول إذا كانت الاتفاقات الإقليمية مفتوحة فعلاً في الأسواق وتحتوي على مكونات عالمية منسقة قدر الامكان. يمكن لهذه المبادرات الإقليمية أن تدعم التحرير المتعدد الأطراف على المدى الطويل إذا تم التفاوض بشأنها وفقاً للمبادئ والقواعد الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.[3]

19. هناك آراء متباينة بشأن الآثار الاقتصادية لاتفاقيات التجارة الإقليمية: أي ما إذا كانت اتفاقيات التجارة الإقليمية عقبة أو عائق بناء نحو التحرير المتعدد الأطراف المستقبلي. تنبأت النظرية الاقتصادية منذ أمد بعيد أنه يمكن أن يذهب في أي من الاتجاهات. الحقيقة من الأحداث التاريخية للأسف ليست أكثر وضوحاً. اتبع التحرير المتعدد الأطراف في بعض الحالات المهمة تشكيل اتفاقيات التجارة الإقليمية، ولكن في حالات أخرى خلقت اتفاقيات التجارة الإقليمية معوقات أدت إلى تحرير أقل تعدداً للأطراف لاحقاً.[4]

---

[3] "اتفاقيات التجارة الإقليمية الضخمة ونظام التجارة متعدد الأطراف"، غرفة التجارة الدولية، بيان السياسة، 8 آذار / مارس 2016م.

[4] انظر على سبيل المثال في نونوليماو، "اتفاقيات التجارة التفضيلية كعقبات متعثرة لتحرير التجارة متعددة الأطراف: دليل للولايات المتحدة"، المراجعة الاقتصادية الأمريكية 96، رقم 3، عام 2006م، ص.896-914، بايبارس كارا - كوفالي ونونوليمو، "صدام التحرير: التفضيلية مقابل تحرير التجارة متعددة الأطراف في الاتحاد الأوروبي"، مجلة الاقتصاد الدولي، رقم 2، عام 2008، ص.299-327. تم تقديم أدلة البناء على أنه أدت مناطق التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية إلى تحرير إضافي أحادي الجانب خلال التسعينات من قبل أنتوني إستيفوردورال وكارولين فرويند وإيمانويل أورنيلاس، "هل تؤثر الإقليمية على تحرير التجارة تجاه غير الأعضاء؟" المجلة الفصلية للاقتصاد 123، رقم 4، عام 2008م ص.1532-1575.

20. ساهم عدد من القوى السياسية والاقتصادية في الدفع باتجاه الاتفاقيات الإقليمية الضخمة التي تنشأ اليوم. أحد العوامل هو اهتمام الشركات متعددة الجنسيات في سلاسل التوريد العالمية - وهي العملية التي تنظم بها الشركات إنتاجها عبر العديد من البلدان - مما يدفع الشركات إلى الضغط على أنواع جديدة من الاتفاقيات لمعالجة مخاوفها.[5] يشمل ذلك حماية قانونية إضافية لاستثماراتهم الأجنبية وكذلك المزيد من التخفيضات في تكاليف شحن البضائع عبر حدود وطنية متعددة. تريد الشركات إنتاج سلع يمكن اعتمادها لأسواق متعددة، لذلك حثّوا صانعي السياسة على تحسين تنسيق لوائح المنتجات التي تم تحديدها تاريخياً بشكل مستقل عبر الأسواق المختلفة.[6] هناك عامل بارز آخر هو أنه لم يحقق تعدد الأطراف في منظمة التجارة العالمية إنجازات مهمة خلال العقدين الماضيين عدا بعض الاستثناءات الطفيفة.[7] أدى التعثر في جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية وخلاف جدول أعمال التنمية بين اللاعبين الرئيسيين إلى زيادة التركيز على المفاوضات من خلال "مسارات" متعددة بما في ذلك الطرق "الإقليمية". تتجاوز معظم هذه الاتفاقيات نطاق اختصاص منظمة التجارة العالمية من حيث التغطية والعمق وتقديم منصة جديدة لتغيير قواعد التجارة العالمية ولتحقيق المزيد من الانفتاح التجاري. من المتوقع أن تقدم اتفاقات التجارة الإقليمية أفضل الممارسات في المجالات التي لم يتم التعامل معها بشكل مناسب على المستوى المتعدد الأطراف، مثل مجالات تشمل التجارة في الخدمات والاستثمارات والمعايير التقنية والمسائل التنظيمية. إضافة لذلك فستكون تكاليف المعاملات للتفاوض على جدول أعمال أوسع أقل بالمقارنة مع الصفقة الكبرى في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية التي تتطلب "إجماعاً" بين جميع اللاعبين تحت "مشروع واحد". لذلك توفر اتفاقيات التجارة الإقليمية أماكن ذات نهج عملي وموجه نحو النتائج في حين توفر الصفقات الضخمة إمكانية أن تقوم المراكز الموجودة في مقعد القيادة بفرض أحكام قوية وملزمة في مجالات متنوعة مثل معايير العمل والبيئة وقضايا الملكية الفكرية والاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDIs) والأمن الغذائي.[8]

2) الآثار المترتبة على الأطراف الخارجية والتجارة متعددة الأطراف

21. لا تخلو مع ذلك اتفاقيات التجارة الإقليمية الكبرى (MRTA) من التحديات. قد تشمل هذه التحديات ما يلي: (أ) مخاطر مرتفعة للتأثير التمييزي ب) تدابير تنظيمية أكثر صرامةً وتقييداً لاتفاقية التجارة الاقليمية خارج المنطقة ج) صعوبة انضمام الدول الغير أعضاء. يتعلق التأثير الأكثر ترجيحاً لاتفاقات التجارة الإقليمية الفائقة بمخاطر التمييز ضد صادرات البلدان الخارجية. قد يؤدي التمييز هنا إلى تحويل التجارة أي استبدال الواردات الأقل تكلفة من بلدان خارجية بالواردات ذات التكلفة الأعلى من أعضاء اتفاقيات التجارة الاقليمية بسبب المعاملة

[5] حقيقة أن نشاط سلسلة التوريد العالمية قد أثر على المفاوضات السياسة التجارية ليس جديداً. في الواقع يقدم بلانشارد وبون وجونسون أدلة على أن هذه التأثيرات أثرت حتى على التعريفات التي وضعتها الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والناشئة خلال الفترة من 1995م إلى 2009م. رؤية إيميلي ج.بلانشارد وشاد ب.بون وروبرت س.جونسون "سلاسل التوريد العالمية والسياسة التجارية "، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) ورقة عمل رقم 21883، كانون الثاني/ يناير 2016م.

[6] تشاد ب. براون، "الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى ومستقبل منظمة التجارة العالمية - جزء من سلسلة ورقات المناقشة حول الحكم العالمي والإقليمي"، مجلس العلاقات الخارجية، سبتمبر / أيلول 2016م، صفحة 2.

[7] يمكن اعتبار الإجماع على توقيع اتفاقية تيسير التجارة في بالي في كانون الأول / ديسمبر 2013، بالإضافة إلى تمديد إدارة التجارة الدولية وإلغاء دعم الصادرات الزراعية على النحو المتفق عليه في مؤتمر نيروبي لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانون الأول / ديسمبر 2015 كبعض النتائج الرئيسية.

[8] أشار السيد باروسو، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية، في بيانه الرسمي لشراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي في حزيران / يونيو 2013م أن "يمكن ان تكون هذه المفاوضات لشراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي لعبة تغيير"، <http://europa.eu/rapid/press- بالتالي تعزيز بيانه السابق في شباط / فبراير 2013 وستحدد هذه المفاوضات المعيار - ليس فقط من أجل التجارة والاستثمار الثنائيين المستقبليين، بما في ذلك القضايا التنظيمية ولكن أيضاً لتطوير قواعد التجارة العالمية (مضافاً إليه)، <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-13-121_en.htm>

التفضيلية للتعريفة الجمركية.[9] يمكن القول بالإجمال أن نجاح الصفقات الكبرى يعتمد على كيفية مواجهتها لهذه التحديات أي تقليل خطر التأثير التمييزي وتوفير تدابير تنظيمية أقل صرامة لبلدان خارجية وجلب آليات مرنة لزيادة التأثيرات غير المباشرة وجعل النظام أكثر انفتاحاً ومصداقيةً للجميع.[10]

22. يتم في الوقت الحاضر تنظيم ثلاث اتفاقيات تجارية إقليمية كبرى رئيسية: شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي (TTIP) بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والشراكة عبر المحيط الهادئ المختتمة مؤخراً بين إحدى عشر دولة عبر المحيط الهادي والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية بين ستة عشر اقتصاداً من آسيا والمحيط الهادئ (رابطة أمم جنوب شرق آسيا 10 + 6). ستغير هذه الاتفاقيات إذا تم تنفيذها المشهد التجاري العالمي بشكل كبير مع تحديات نظامية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. يرى العديد من الخبراء في هذا الاتفاق أن هذه الاتفاقيات ولا سيما الشراكة عبر المحيط الهادئ وشراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي هي اتفاقيات "معايير ذهبية" من شأنها أن تضع قواعد التجارة الجديدة للقرن الجديد. حيث ينشأ أكبر قلق عن هذه الاتفاقات الكبرى الإقليمية بالنسبة لمعظم البلدان النامية غير الأطراف فيها هو أنها ستقوض مع ذلك النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد.[11]

23. كما ذكرنا سابقاً يمكن أن تؤدي هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية الكبرى إلى نتائج سلبية وإيجابية للأطراف الخارجية. يمكن أن تظهر عواقب إيجابية من تكامل أعمق لبعض الاقتصادات الكبرى في العالم. فإذا تم تنسيق المعايير على سبيل المثال، سيكون على المصدرين فقط القلق بشأن الامتثال لنظام واحد في سوق موسع. الفائدة الثانية المحتملة هي تأثير الدخل. قد يكون هناك عائد النمو الذي تستفيد منه جميع الأطراف إلى الحد الذي يتم فيه تحقيق مكاسب في الكفاءة وتقليص تكاليف التجارة. تتدفق النتائج السلبية أساساً من ثلاثة مصادر رئيسية يمكن أن تصيب كل من التجارة والاستثمار. أولاً، قد يكون هناك أثر تمييزي مباشر يفرض نفسه من خلال تحويل التجارة. ثانياً، قد تزداد القيود المفروضة على الواردات كنتيجة لقوانين جديدة أو ترتيبات تنظيمية تقلل في النهاية من الوصول إلى الأسواق. لن يتم عرضها كقيود على الاستيراد ولكنها ستعمل كذلك. ثالثاً، قد تزيد اللوائح الجديدة من تكاليف الإنتاج في اقتصادات الأطراف الخارجية وتقلل القدرة التنافسية.[12]

24. يقوم الشركاء التجاريون بتحفيز التجارة وتحرير الاستثمار بطرق مختلفة، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الإقليمية وخاصة في غياب التقدم في المفاوضات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية. قد تمكن الاتفاقيات الإقليمية الأطراف من إبرام مستويات من التحرر تتجاوز الإجماع متعدد الأطراف وقد تكون قادرة على معالجة قضايا محددة لم تسجل بعد في القائمة المتعددة الأطراف. قد تكون الإنجازات التي تحققت في تحرير التجارة جوهرية وقد تستكمل على نحو ملائم القواعد المتعددة الأطراف إذا ما تم بناؤها بالشكل الملائم

---

[9] السيد سايت أكمار، "إدارة التجارة العالمية ومجموعة العشرين: رداً على الاتفاقيات التجارية الإقليمية الكبرى"، المجلد 1، العدد 1، دور الصين الصاعد في الحوكمة العالمية: الفرص والتحديات، صعود القوى الفصلية، أيلول / سبتمبر 2016.

[10] السيد سايت أكمار وسايمون أيفينت وآخرون، "عامل محفز؟ تأثير شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي على الآخرين"، بوابة السياسة لفوكس كسير، 7 نيسان / أبريل 2015م، وهي متاحة على: <https://voxeu.org/article/catalyst-ttip-s-impact-rest>.

[11] كيمبرلي إليوت، "كم شراكة كبرى في برنامج النقاط التجارية الإقليمية الكبرى وشراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي: الآثار المترتبة على البلدان النامية "، الورقة السياسية لمركز التنمية العالمية رقم 079، آذار/ مارس 2016م. انظر بشكل عام، السيد سايت أكمار وسايمون أيفينت وآخرون،وآخرون، "عامل محفز؟ تأثير شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي على الآخرين"، بوابة السياسة لفوكس كسير، 7 نيسان / أبريل 2015م، وهي متاحة على: < https://voxeu.org/article/catalyst-ttip-s-impact-rest>.

[12] السيد سايت أكمار وسايمون أيفينت وآخرون، "عامل محفز؟ تأثير شراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي على الباقي" البوابة السياسية لفوكس كسير، 7 نيسان/ أبريل 2015م، وهي متاحة على: <https://voxeu.org/article/catalyst-ttip-s-impact-rest>.

وبطريقة تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. تسهم هذه الإنجازات في المقابل في إحراز تقدم أكبر على أساس متعدد الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية. فيمكن على سبيل المثال أن تشمل هذه الإنجازات أهدافاً طموحة لتخفيض التعريفات (مثل صفر مقابل صفر) وتخفيض الحواجز غير الجمركية بما في ذلك من خلال التعاون التنظيمي.[13]

25. التوصيات

أ) قد تنظم الأمانة العامة بالتشاور مع الدول الأعضاء ورهناً بتوافر الموارد اللازمة ندوة لمناقشة التأثير المحتمل لاتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة على طرف ثالث التي تعد نتائج شائعة لمثل هذه الاتفاقيات.

ب) ستسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق تحرير التجارة في اتفاقات التجارة الإقليمية بطريقة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتكمل التجارة الحرة.

ب. الملكية الفكرية واتفاقية حقوق الملكية الفكرية

1) مقدمة

26. كانت أحد الاتفاقيات الدولية الأولى لحماية حقوق الملكية الفكرية اتفاقية باريس التي وقعت في عام 1883 وكانت موضوع لمراجعات المتلاحقة. تتطلب اتفاقية باريس معاملة وطنية لكنها تفتقر إلى أحكام لإنفاذ فعال أو لتسوية المنازعات. تفتقر اتفاقية بيرن أيضًا إلى أحكام الإنفاذ الفعالة في مجال حق الملكية الفكرية. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتمثل مهمتها في تعزيز حماية الملكية الفكرية وتدير اتفاقيتي باريس وبيرن ومعاهدات الملكية الفكرية الأخرى. مع ذلك إن الضعف الرئيسي للويبو هو أن هذه الوكالة تفتقر إلى سلطة التنفيذ والقوة. لذلك تم إدراج منظمة التجارة العالمية بسلطاتها التنفيذية من خلال آلية تسوية النزاعات لتلعب دوراً رئيسياً في الملكية الفكرية الدولية من خلال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

27. دخلت إحدى النتائج الحاسمة لمفاوضات جولة أوروغواي حيز التنفيذ في صك دولي جديد بشأن حقوق الملكية الفكرية يسمى اتفاق حقوق الملكية الفكرية في الجوانب المتعلقة بالتجارة". تتناول اتفاقية تريبس كما هي معروفة بشكل أكبر، مجموعة واسعة من حقوق الملكية الفكرية التي تشمل الموضوعات التقليدية مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية فضلاً عن مواضيع جديدة مثل المؤشرات الجغرافية والأسرار التجارية.

28. وضع اتفاق تريبس (1) الحد الأدنى للمعايير الموضوعية لحماية حقوق الملكية الفكرية التي يجب على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تنفيذها (2) تطلب من كل عضو في منظمة التجارة العالمية الحفاظ على التدابير الكافية لتأمين وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية (3) أخضعت الجدالات ذات الصلة باتفاقية تريبس لتسوية النزاعات بموجب تفاهم تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية (يشار إليه في ما بعد بتفاهم تسوية

[13] هناك الآن مئات من الاتفاقيات التفضيلية، لكل منها مصطلحات وشروط مختلفة وترتيبات الامتثال التي يجب انتقال الأعمال من خلالها. تفضل غرفة التجارة الدولية لهذه الأسباب الاتفاقات متعددة الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية أو إذا لم يكن ذلك ممكناً، فإن الاتفاقات المتعددة الأطراف التي أدمجت في نظام منظمة التجارة العالمية وتستند إلى مبدأ الدولة الأكثر. رعاية والمعمارية المفتوحة كأدوات لمزيد من تحرير التجارة الدولية بطريقة متسقة وفعالة. انظر عموماً في "اتفاقيات التجارة الإقليمية الكبرى ونظام التجارة متعدد الأطراف"، غرفة التجارة الدولية، بيان السياسة، 8 آذار / مارس 2016م.

النزاعات). كما يحدد اتفاق تريبس معايير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من جانب أصحاب الحقوق الأجانب وكذلك أصحاب الحقوق الوطنية. يجب أن يكون التنفيذ فعالا وكذلك عادلا ومنصفا. يجب أن يكون التنفيذ فعالاً وكذلك عادلاً ومنصفاً. يجب أن تتوافق إجراءات التنفيذ المدنية والإدارية مع معايير معينة فيما يتعلق بأمور مثل الأدلة والإثبات ومسائل الإجراءات القانونية الواجبة، ويجب أن تقدم مجموعة كاملة من العلاجات بما في ذلك الأوامر والأضرار. يجب على الأعضاء اعتماد إجراءات حدود تسمح لصاحب حقوق الملكية الفكرية بحظر استيراد السلع المخالفة. يجب على الأطراف أيضاً أن تفرض عقوبات جنائية مناسبة على المنتهكين المتعمدين لحقوق الملكية الفكرية. يتطلب اتفاق تريبس من أعضاء منظمة التجارة العالمية إنشاء مكتب ملكية فكرية وإجراءات مناسبة لتسهيل اكتساب وصيانة حقوق الملكية الفكرية. يجب أن تعمل إجراءات منح حقوق الملكية الفكرية وتسجيلها في غضون فترات معقولة، ويجب أن يسمح القانون بإجراءات المنازعة والإلغاء والحذف بين الخصوم.

29. تحقق تقدم كبير هكذا في جولة أوروغواي في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عندما أقنعت البلدان النامية الأعضاء باعتماد وإنفاذ مستويات عالية من حماية حقوق الملكية الفكرية كجزء من إطار متكامل لمنظمة التجارة العالمية. تم مع ذلك اتباع نهج الحد الأدنى فيما يتعلق بأي مفاوضات ذات صلة باتفاقية تريبس. لعل أقوى برهان يؤيد ربط الملكية الفكرية والتجارة بأنه سيسهل الربط نقل التكنولوجيا وبالتالي التنمية في البلدان النامية. غير أنه لا تحل اتفاقية تريبس العديد من القضايا الناتجة عن أنظمة مختلفة للملكية الفكرية في مختلف البلدان.

30. أصبحت المعايير الأعلى لحماية الملكية الفكرية والإنفاذ الدولي مهمة بشكل متزايد مع ظهور العولمة. من الصعب التفكير في قضية عالمية اليوم ليس لها بعد هام للملكية الفكرية على حد تعبير المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو أزيفيدو. بالنظر في الصحة العامة والابتكار والحصول على الأدوية وفي تغير المناخ وتطوير التكنولوجيات الخضراء، فإن الملكية الفكرية هي محور هذه القضايا. بالطبع إنها أيضًا مشكلة كبيرة عندما يتعلق الأمر بالتجارة أيضًا.

2) التطورات الحالية

31. أسباب الجدل حول اتفاقية تريبس معقدة وتعكس الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في الحفاظ على المزايا التنافسية في التجارة العالمية، والتفاوت القائم في قدرة أعضاء منظمة التجارة العالمية على إنشاء تكنولوجيات جديدة وتسويقها، والرأي الذي أبداه عدد من الأعضاء أن التركيز الحالي لحقوق الملكية الفكرية (المشار إليها فيما بعد بحقوق الملكية الفكرية) على التكنولوجيات الجديدة يقلل بشكل كبير من المخزونات الحالية للمعرفة والمعلومات.[14]

32. يشهد موضوع اتفاق تريبس تطورات وتحديات جديدة كبيرة اليوم. تجري على المستوى المتعدد الأطراف مفاوضات في منظمة التجارة العالمية لتنقيح وتوسيع مجالات معينة من اتفاق تريبس في حين أن هناك بالفعل في العديد من اتفاقيات التجارة الحرة عملية جارية لإدخال أحكام جديدة، والتي يمكن أن تكون أكثر مما ينص عليه اتفاق تريبس وبالتالي يقال إنها تريبس-بلس.

33. لم تحل مفاوضات اتفاقية تريبس في جولة أوروغواي جميع القضايا المطروحة على الطاولة، ويتضمن الاتفاق "جدول أعمالها الداخلي" الخاص بالمفاوضات المستقبلية. يعني هذا أن اتفاق تريبس لم يكن متصوراً كأداة قانونية ثابتة تماماً. قرر أعضاء منظمة التجارة العالمية وضع وتعزيز عمليات المراجعة هذه منذ أن دخل

[14] فريدريك ام آبوت "لغز تريبس دائم" تحد للنظام الاقتصادي العالمي"، آي جي إنتيل ايكون إل، 497 (1998).

اتفاق تريبس حيز التنفيذ. تتمثل أهم إضافة إلى هذه العمليات في العمل على قضايا الصحة العامة والوصول إلى الأدوية بما يتماشى مع إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة.

34. مجلس تريبس هو الهيئة المسؤولة عن إدارة اتفاق تريبس. يراقب عملية الاتفاقية على وجه الخصوص. يعمل مجلس تريبس في الغالب كمنتدى للمناقشة بين الأعضاء حول القضايا الرئيسية في دوراته العادية . هو مفتوح لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية والمراقبين. كما يجتمع مجلس تريبس في "دورات خاصة". هذه الدورات مخصصة للمفاوضات على نظام متعدد الأطراف لإخطار وتسجيل المؤشرات الجغرافية للخمور والمشروبات الروحية، في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية. تحوي اتفاقية تريبس على جدول أعمال "مدمج" لمراجعة أحكام اتفاقية تريبس كما ذُكر آنفاً في المؤشرات الجغرافية وبراءات التكنولوجيا الحيوية ودراسة نطاق وطرائق شكاوى عدم الانتهاك. كما يوجد لدى المجلس عدد من بنود جدول الأعمال الدائمة الأخرى، بما في ذلك حالة المراقبين والعلاقة بين اتفاقية تريبس واتفاقية التنوع البيولوجي وحماية المعارف التقليدية والتراث الشعبي. تتم مناقشة قضايا إضافية على أساس مخصص مثل الوصول إلى الأدوية والصحة العامة وتغير المناخ والتجارة الإلكترونية وتنفيذ حقوق الملكية الفكرية والملكية الفكرية والابتكار والقضايا ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نمواً.[15]

35. أخرت المادتان 65.2 و65.3 من اتفاقي تريبس تنفيذ الاتفاقية في البلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لمدة أربع سنوات. تمنح المادة 66.1 البلدان الأقل نمواً فترة انتقالية مدتها عشر سنوات وقد مُددت منذ ذلك الحين إلى ما لا يقل عن سبعة عشر عاماً ونصف السنة. تنص المادة 66.2 على أنه "يجب على الدول الأعضاء المتطورة أن تقدم حوافز للمشاريع والمؤسسات في أراضيها لغرض تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى الدول الأقل نمواً من أجل تمكينها من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للبقاء." تقتضي المادة 67 من البلدان المتقدمة أن "توفر بناء على الطلب وبشروط وظروف متفق عليها بصورة متبادلة التعاون التقني والمالي لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً".

36. احتفلت منظمة التجارة العالمية واتفاقيتها حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاقية تريبس) بالذكرى العشرين لتأسيسها في عام 2015م. عقدت منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ومنظمة التجارة العالمية المؤتمر الخامس في سلسلة ندوات ثلاثية لمناقشة طرق عملية والتي تم بها مناقشة التحدي المزدوج للابتكار والوصول. نظر في بيانات مختارة عن العلاقة المعقدة بين التجارة في التكنولوجيات الطبية وبراءات الاختراع والابتكار والوصول بما في ذلك دور المرونة في اتفاق تريبس والتجارب الأخيرة في استخدام التراخيص الإجبارية واتفاقات الترخيص الطوعي. كان الهدف هو مساعدة الحكومات والأطراف الأخرى المهتمة في صنع سياسة واسعة الاطلاع ومبنية على الأدلة. صرح المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرت أزيفيدو ، خلال الندوة أن "اتفاقية تريبس هي أداة رئيسية لموازنة الحاجة إلى ضمان الوصول العادل إلى الأدوية مع دعم الابتكار الضروري. قام أكثر من 130 عضو في منظمة التجارة العالمية خلال هذه السنوات العشرين بإخطار قوانين ولوائح الملكية الفكرية بموجب اتفاقية تريبس - وقد أظهروا تنوعاً كبيراً في كيفية تطبيق المبادئ العامة للاتفاقية.[16]

[15] https://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/intel6_e.htm.

[16] "الصحة العامة والملكية الفكرية وتريبس في 20: الابتكار والوصول إلى الأدوية، التعلم من الماضي وإلقاء الضوء على المستقبل" سلسلة إحاطة عن التعاون الثلاثي، 2016.متاح على: http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gc_14.pdf.

37. تم مع ذلك التعامل مع اتفاق تريبس بالتشكيك، معربًا عن قلقه من أن اتفاقية تريبس واتفاقيات التجارة الحرة ذات الصلة في كان لهم نهاية المطاف تأثير بتوسيع السلطة الاحتكارية وزيادة الأرباح إلى الحد الأقصى ببساطة، وبالتالي تعميق الفجوة الصحية بين الأغنياء والفقراء. صوتت البلدان في الاجتماع الوزاري السادس في هونغ كونغ لقبول اقتراح التعديل الرسمي لاتفاقية تريبس. كان التعديل المقترح هو إضافة المادة 31 مكرر إلى اتفاقية تريبس. تم تعديل اتفاقية تريبس من خلال بروتوكول 6 كانون الأول \ ديسمبر 2005م التي دخلت حيز التنفيذ في 23 كانون الثاني \ يناير 2017م. أدخل التعديل مادة 31مكرر جديدة في الاتفاق وكذلك المرفق والملحق. توفر هذه القواعد الأساس لأعضاء منظمة التجارة العالمية لمنح تراخيص إلزامية خاصة حصريًا لإنتاج وتصدير الأدوية الجينية بأسعار معقولة لأعضاء آخرين لا يستطيعون إنتاج الأدوية اللازمة محليًا بكميات كافية لمرضاهم.[17]

38. بالإضافة إلى ذلك يبدو أن البلدان الأقل نمواً حققت بعض النجاح في الربط بين قضية الكشف في اتفاقية تريبس والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. تتسم هذه المناقشة بأهمية خاصة في ضوء اعتماد بروتوكول ناغويا حديثاً بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.[18] يهدف هذا البروتوكول المعتمد في تشرين الأول \ أكتوبر 2010م إلى تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، مما يسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

39. إضافة لذلك ووفقاً للقرار الذي اتخذه مجلس اتفاقية تريبس، سيُسمح لأعضاء البلدان الأقل نمواً في منظمة التجارة العالمية بالحفاظ على أقصى قدر من المرونة في نهجهم في تسجيل براءات الاختراع للمنتجات الصيدلانية حتى عام 2033م على الأقل، في أعقاب قرار اتخذته الهيئة المذكورة في 6 تشرين الثاني \ نوفمبر 2015. يعني هذا أن البلدان الأقل نمواً يمكنها أن تختار حماية أو عدم حماية براءات الصيدلانية وبيانات التجارب السريرية قبل عام 2033م. يظل القرار أيضًا مفتوحًا أمام امتدادات إضافية بعد هذا التاريخ.[19]

40. حقوق الملكية الفكرية - كيف يتم منحها وتنظيمها وممارستها - هي أيضا ذات صلة بكيفية تطوير التقنيات المتعلقة بتغير المناخ ونقلها إلى البلدان النامية. لقد تطرقت مناقشة السياسة الدولية بشأن تغير المناخ إلى عدة قضايا تتعلق بالملكية الفكرية بشكل عام، واتفاق تريبس على وجه الخصوص. ناقش أعضاء منظمة التجارة

---

[17] إن مواطن المرونة مثل الترخيص الإجباري مكتوبة في اتفاقية تريبس - يمكن للحكومات إصدار تراخيص إلزامية للسماح للشركات بإنتاج منتج حاصل على براءة اختراع أو استخدام عملية محمية بموجب ترخيص من دون موافقة مالك براءة الاختراع، ولكن فقط في ظل ظروف معينة تستهدف الحفاظ على المصالح المشروعة لحامل براءة الاختراع. قرر أعضاء منظمة التجارة العالمية إزالة عقبة مهمة أمام استيراد الأدوية بأسعار معقولة عن طريق التنازل عن التقييد في اتفاقية تريبس لتوفير السوق المحلية في الغالب في أغسطس / آب 2003م. وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية بعد عامين في 6 كانون الأول \ ديسمبر 2005 على دمج قرار التنازل لعام 2003 بشكل دائم في اتفاقية تريبس بشرط قبول ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. ناقش مجلس منظمة التجارية العالمية الخاص باتفاقية تريبس مؤخراً تعديل الصحة العامة في تريبس. حثت مجموعة من الوفود أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين لم يقبلوا التعديل حتى الآن على القيام بذلك على وجه السرعة ودعوا إلى العمل من أجل تفعيله. أشار أحد الوفود أيضاً إلى توصية الفريق بتنقيح نظام التراخيص الإجبارية للتصدير خلال المناقشات ذات الصلة بشأن تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الحصول على الأدوية. انظر "قواعد الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية المعدلة لتسهيل وصول البلدان الفقيرة إلى الأدوية ميسورة التكلفة" ، 23 كانون الثاني \ يناير 2017، متاح على: https://www.wto.org/english/news_e/news17_e/trip_23jan17_e.htm.

[18] بروتوكول ناغويا حول الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها لاتفاقية التنوع البيولوجي، 29تشرين الأول \ أكتوبر 2010، متاح على الموقع <-http://www.cbd.int/abs/doc/protocol/nagoya-protocol-en.pdf>.

[19] "تمديد فترة الانتقال بموجب المادة 66.1 من اتفاق تريبس للأعضاء من البلدان الأقل نمواً فيما يتعلق بواجبات معينة فيما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية"، قرار مجلس تريبس بتاريخ 6 تشرين الثاني \ نوفمبر 2015، IP/C/ 73 ، متاح على العنوان: : https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/IP/C/73.pdf.

العالمية هذا الأمر في اجتماعات مجلس تريبس. إن التحدي المتمثل في تطوير التكنولوجيات الخضراء ونشرها إلى حيث تدعو الحاجة إليها، يضع الملكية الفكرية ضمن الإطار. هناك حاجة إلى حوافز للشركات والمؤسسات للاستثمار في البحث والتطوير في التكنولوجيات ذات الصلة، هناك حاجة إلى إطار لدعم نشر ونقل التكنولوجيا. تعد اتفاقية تريبس جزءاً من نظام الملكية الفكرية العالمي الذي يهدف إلى المساهمة في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقله ونشره.[20]

41. هناك جانب آخر مهم هو "عدم الانتهاك" حيث تشير الشكاوى إلى الحالات التي يعتقد فيها أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية أن أفعال عضو آخر يحرمه من منفعة متوقعة حتى وإن لم يتم انتهاك أي اتفاق لمنظمة التجارة العالمية. هذه الشكاوى ممكنة بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالسلع والخدمات. مع ذلك فإن مثل هذه الشكاوى غير مسموح بها في الوقت الحالي بموجب اتفاقية تريبس. تم وضع "وقف اختياري" بموجب المادة 64.2 من اتفاقية تريبس يحظر الشكاوى المتعلقة بعدم انتهاك حقوق الملكية الفكرية للسنوات الخمس الأولى بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (أي 1995-99) وقام الأعضاء بعد ذلك بتقديم توصيات للموافقة عليها إلى المؤتمر الوزاري وهو أعلى هيئة لصنع القرار في منظمة التجارة العالمية. تم تمديد هذا الوقف الاختياري عدة مرات من مؤتمر وزاري إلى آخر وآخرها التمديد من مؤتمر بوينس آيرس الوزاري لعام 2017 إلى الاجتماع التالي الذي وافق الوزراء على عقده في عام 2019م.[21]

42. التوصيات

أ) يجوز للأمانة العامة تنظيم اجتماع أو ورشة عمل بين الدورات بالتشاور مع الدول الأعضاء ورهناً لتوافر الموارد اللازمة لمناقشة استعراض اتفاقية تريبس بما في ذلك أي تعديلات مستقبلية عليه وكذلك استخدام "المرونة" الأمثل في اتفاقية تريبس من أجل الوصول إلى التكنولوجيا.

ب) ستسعى الدول الأعضاء إلى العمل من أجل التحرير التدريجي للتجارة القائمة على أساس قواعد منظمة التجارة العالمية.

ج. مراكز التحكيم الإقليمية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية

43. اقترحت آلكو خلال الدورة السنوية الثالثة عشرة التي عقدت في لاغوس (نيجيريا) في عام 1973م أنه ينبغي للمنظمة أيضاً بالإضافة إلى متابعة عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في مجال التحكيم التجاري الدولي أن تدير دراسة مستقلة عن بعض المشاكل العملية الأكثر أهمية المتعلقة بالموضوع من وجهة نظر المنطقة الآسيوية ـ الإفريقية. أعدت الأمانة العامة بناء على ذلك الخطوط العريضة للدراسة التي حظيت برد إيجابي من الدول الأعضاء. أعدت الأمانة العامة بعد ذلك دراسة مفصلة وشاملة ونظرت اللجنة الفرعية للقانون التجاري في هذه الدراسة خلال الدورة السنوية الخامسة عشرة التي عقدت في طوكيو (اليابان) في عام

---

[20] "تغير المناخ واتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية (TRIPS)"، متاح على: https://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/cchange_e.htm.

[21] ينص القرار الوزاري بشأن "شكاوى حالات وعدم انتهاك اتفاقية تريبس" الصادر في 13 كانون الأول / ديسمبر 2017 على ما يلي: "نحيط علماً بالعمل الذي قام به المجلس المعني بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية عملاً بقرارنا المؤرخ 19 كانون الأول / ديسمبر 2015". بشأن "شكاوى حالات وعدم انتهاك اتفاقية تريبس" (WT/L/976)، وتوجيهها إلى مواصلة فحص نطاق وطرائق تقديم الشكاوى من الأنواع المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين 1(ب) و1(ج) من المادة رقم ثلاثة وعشرون من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994 وتقديم توصيات لدورتنا القادمة في عام 2019. من المتفق عليه أنه لن يبدأ الأعضاء في تقديم مثل هذه الشكاوى بموجب اتفاقية تريبس في غضون ذلك." انظر " الشكاوى المتعلقة بعدم الانتهاك" (المادة 64.2) " وهي متاحة على: https://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/nonviolation_e.htm.

1974م. وافقت آلكو في دورة طوكيو على توصيات لجنة القانون التجاري الفرعية التابعة لها والتي ينبغي أن تبذلها الدول الأعضاء لتطوير التحكيم المؤسسي في المناطق الآسيوية والإفريقية. دخلت آلكو في اتفاقات بين حكومات ماليزيا وجمهورية مصر العربية ونيجيريا وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كينيا لإنشاء مراكز التحكيم الإقليمية (RACs) فيها وذلك بعد دراسات لاحقة من جانب الأمانة العامة في هذا الصدد وإقرار توصيات اللجنة الفرعية للقانون التجاري في هذا الصدد.

44. ظهرت النقاط التالية خلال سير البحث والتحقيق الذي أجرته أمانة آلكو من التقارب من وجهات النظر المتباينة التي تم الحصول عليها من الدول الأعضاء والتي أصبحت ذات دور فعال في تشكيل مراكز التحكيم الإقليمية.[22]

أ) اتفاقيات السلع: تعين جمعيات السلع محكمين ينتمون في الغالب إلى البلدان المتقدمة الذين كانوا جزءًا من فريقهم ويقومون بالتحكيم في المؤسسات الأوروبية بالدرجة الأولى. بالإضافة لذلك لن تتمكن الأطراف في البلدان النامية نظراً للطابع الأجنبي في التحكيم، من تعيين محامٍ لتمثيلها حيث أن ندرة قواعد الصرف الأجنبي والنقد الأجنبي أثبتت أنها عوائق خطيرة في الاحتفاظ بالتمثيل الفعال أمام محكمة التحكيم.[23]

ب) عدم المساواة في التفاوض على السلطة: كانت الشكوى الأكثر شيوعًا من جانب الحكومات في منطقتي آسيا وأفريقيا من وجهة نظر التفاوض حول عقد ما، بأن الدول النامية كانت في وضع أضعف سواء كانت لتوريد النباتات والآلات أو نقل التكنولوجيا أو الوصول إلى الأسواق. صيغت بنود تسوية المنازعات بسبب هذا الاختلال في توازن السلطة التفاوضية بشكل دائم على نحو يتم بموجبه منح المؤسسات الخاصة في أوروبا الاختصاص القضائي للفصل في النزاع. أُعرب أيضاً عن أنه عادة ما تكون عمليات التحكيم الأجنبية الراسخة ممارسة شائعة وأصرت أكثر على مشاريع التنمية في إطار برامج المعونة والمساعدة.

ج) التفاوتات النظامية: في الوقت الذي تأكدت فيه وجهات نظر الدول الأعضاء فقد اعترفت العديد من الحكومات بمطالب المقاولين تحت تهديد الأحكام الخارجية المكلفة والمستنزفة للوقت، في الوقت الذي تعاملت فيه مع عدم وجود تمثيل ذي خبرة ومهارة أمام محكمة الدول النامية. أُعرب بالإضافة لذلك عن وجهات نظر نيابة عن بعض الحكومات مفادها أنه من المحظور عليها أن تخضع لولاية هيئات التحكيم الأجنبية. كان هناك أيضاً إجماع بين الدول أنه يجب أن تكون عمليات التحكيم التي تشمل أطرافًا حكومية ذات طبيعة خاصة ويفضل أن توضع في مكان تنفيذ العقد.

د) فجوات في النظام الحالي السائد: كان النظام السائد للتحكيم التجاري الدولي في ذلك الوقت نتاجاً لجهود الدول الأوروبية خلال الفترة الاستعمارية وكان غير مجهز على هذا النحو للتعامل مع المجتمع الدولي الذي توسّع بشكل تصاعدي في العضوية خلال فترة إنهاء الاستعمار مع قبول الدول الآسيوية والإفريقية الجديدة في عضوية الأمم المتحدة مما يمنحها الاعتراف الجماعي. كانت مؤسسات مثل محكمة التحكيم الدائمة ومحكمة التحكيم الدولية برعاية المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة لندن للتحكيم الدولي تحت رعاية غرفة التجارة بلندن بارعة وخبيرة في إدارة نزاعات التحكيم بين الرعايا الأجانب وعلى هذا النحو ولم تكن المؤسسات الوطنية أو غرف التجارة التي توفر تسهيلات التحكيم مقبولة

[22] انظر مشروع الأمانة العامة لمنظمة آلكو حول "تقرير عن الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين آلكو ومراكز التحكيم الإقليمية التي أُنشأت تحت إشرافها" (متوفر في ملف لدى أمانة آلكو).

[23] ك.أر.خان ، قانون ومنظمات اتفاقية السلع الدولية في عام (1982) في أمانة آلكو "مخطط آلكو لتسوية المنازعات في القضايا الاقتصادية والتجارية" في "الندوة الإقليمية حول التحكيم التجاري الدولي، القاهرة" (متوفر في ملف لدى أمانة آلكو).

بالنسبة لها بسبب مصلحتها الذاتية أو مخاوفها. كان التوصل إلى إجماع في ذلك الوقت على أسلوب بشأن إجراء التحكيم المخصص مهمة شاقة للغاية بالنسبة لمعظم البلدان النامية المستوردة لرأس المال التي كانت مؤيدة قوية للتحكيم المخصص في غياب قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للتحكيم 3 لعام 1976م.[24]

45. اقتُرح من هذه المناقشات أنه ينبغي أن تعزز القواعد التي تحكم مراكز التحكيم الإقليمية قواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لعام 1976م وأن المحكمة الجنائية الدولية نفسها منفتحة على فكرة عقد إجراءاتها الخاصة في المكان الذي يدخل فيه إتمام العقود حيز التنفيذ.[25] أُنشأت مراكز التحكيم الإقليمية بناء على ذلك لتحقيق الأغراض التالية على نطاق واسع: (أ) تعزيز التحكيم التجاري الدولي في المناطق الآسيوية والإفريقية، ب) تنسيق ومساعدة أنشطة مؤسسات التحكيم القائمة لا سيما بين المؤسسات داخل هاتين المنطقتين ج) تقديم المساعدة في إجراء التحكيم المخصص لا سيما تلك التي تخضع لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، د) المساعدة في إنفاذ قرارات التحكيم هـ) توفير التحكيم تحت إشراف المركز عند الاقتضاء.

46. لذلك تعرض مراكز التحكيم الإقليمية وتسهل وتساعد على تنفيذ إجراءات التحكيم بما في ذلك تنفيذ القرارات الصادرة في الإجراءات التي تُعقد برعاية المركز. قواعد التحكيم تحت إشراف المركز هي قواعد التحكيم الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لعام 1976م مع بعض التعديلات والتكييفات. حيث تتمثل المهام الرئيسية الأخرى للمركز في تعزيز التحكيم التجاري الدولي في منطقة المحيط الهادئ في أسيا وتقديم المشورة والمساعدة إلى الأطراف التي قد تتعامل مع المركز. تقدم المراكز أيضاً بالإضافة إلى هذه الخدمات خيارات أخرى لتسوية المنازعات مثل الوساطة و التوفيق بموجب قواعد الاشتراك في المركز.

47. التوصيات

أ) يجوز للأمانة العامة التنسيق مع مراكز التحكيم الإقليمية في القيام بأنشطة مشتركة ومشاورات من أجل توفير عملية تحكيم فعالة وفي الوقت المناسب لها بالتشاور مع الدول الأعضاء ورهناً بتوافر الموارد اللازمة.

ب) ستسعى مراكز التحكيم الإقليمية بالتعاون مع الأمانة العامة إلى تحديث أنفسهم بأفضل ممارسات لمؤسسات التحكيم في العالم.

[24] ب.ج.ليم ،"مركز كوالالامبور للتحكيم" (متاح في ملف لدى أمانة آلكو).

[25] انظر على سبيل المثال مذكرة تفاهم بين مركز التحكيم الآسيوي الدولي والمحكمة الجنائية الدولية المتاحة في: https://iccwbo.org/media-wall/news-speeches/klrcaicc-sign-mou-boost-dispute-resolution.

رابعاً. تعليقات وملاحظات الأمانة العامة

48. كان هناك انجراف واضح نحو اتفاقيات التجارة الإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة كنتيجة واضحة للطريق المسدود في جدول أعمال الدوحة للتنمية وعدم وجود أي تقدم حقيقي في المنتدى التجاري متعدد الأطراف. إن هذا الانقسام يمكن رؤيته حتى بين الدول الأعضاء في آلكو مع بقاء الباحثين منقسمين حول ما يمكن أن يكون لهذا التأثير على تحرير التجارة متعدد الأطراف . لا شك في أن هذه الاتفاقات ستغطي نسبة كبيرة من التجارة والاستثمار العالميين إذا نُفذت ومن المرجح أن يكون لها تأثير كبير على الدول غير الأطراف فيها وكذلك على الفقه العام لمنظمة التجارة العالمية ومن المحتمل أن يكون التأثير على الأطراف الثالثة هو زيادة المنافسة وتآكل الأفضليات في أسواق اتفاقيات التجارة الحرة. لذلك فإن ما هو ضروري الآن هو أن تقوم الدول بإبرام هذه الاتفاقيات على نحو متزايد ضمن مبادئ قواعد منظمة التجارة العالمية مع ضمان أن تدعم المناهج الإقليمية النتائج متعددة الأطراف لأنه لا يمكن أن تكون الاتفاقات متعددة الأطراف بديلاً للنظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يضمن التجارة العادلة في البلدان النامية وحتى البلدان الأقل نمواً.

49. من الصعب التفكير في قضية عالمية اليوم ليس لها بُعد هام للملكية الفكرية على حد تعبير المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو أزيفيدو. بالنظر في الصحة العامة والابتكار والحصول على الأدوية وبالنظر في تغير المناخ وتطوير التقنيات الخضراء فإن الملكية الفكرية هي محور هذه القضايا. هناك حاجة فورية لتحقيق التوازن بين متطلبات المعايير الأعلى لحماية الملكية الفكرية والإنفاذ الدولي من ناحية والحاجة إلى الوصول إلى التكنولوجيا من ناحية أخرى.

50. لا تتنافس اليوم مراكز التحكيم الإقليمية لمنظمة آلكو في مجال إدارة النزاعات مع مراكز التحكيم التقليدية الأوروبية القديمة مثل محكمة التحكيم الدائمة أو مركز ستوكهولم للتحكيم التجاري الدولي أو محكمة التحكيم الدولية فقط ولكن أيضاً مع مجموعة من مراكز التحكيم الأخيرة. بالتالي من المهم اليوم أن نبقي المراكز مطورة بأفضل ممارسات مؤسسات التحكيم في العالم. يبقى من المناسب التنسيق مع هذه المراكز في القيام بأنشطة مشتركة ومشاورات من أجل توفير عملية تحكيم فعالة وفي الوقت المناسب لها وتعزيزاً لأهداف الاتفاق بين آلكو والدول المضيفة.[26]

[26] انظر مشروع أمانة آلكو بشأن "تقرير عن الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين آلكو ومراكز التحكيم الإقليمية التي أُنشأت تحت إشرافها" (متوفر في ملف لدى الأمانة العامة لمنظمة آلكو).